منار السبيل

وحاشيته

الأنوار على منار السبيل من إرواء الغليل

تأليف

إبراهيم بن محمد بن ضويان

١٢٧٥ - ١٣٥٣هـ

تخريج

محمد ناصر الدين الألباني

١٣٣٢ - ١٤٢٠هـ

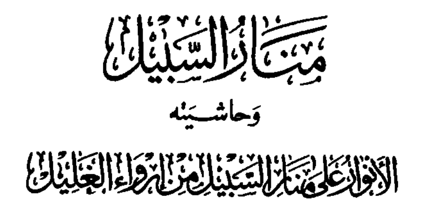
عمل

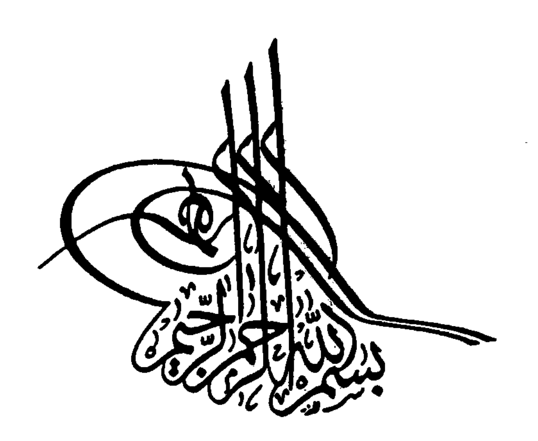
زهير الشاويش

المكتب الإسلامي

الطبعة الأولى
١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

المكتب الإسلامي
بيروت : ص.ب : ١١/٣٧٧١ - هاتف : ٤٥٦٢٨٠(٠٥)
دمشق : ص.ب : ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١١٦٣٧
عمان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٤٦٥٦٦٠٥


منار السبيل
وحاشيته
الأنوار على منار السبيل من إرواء الغليل


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة حاشية الأنوار

بقلم: زهير الشاويش

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، محمد بن عبد الله وصحبه وآله ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد :

فقد وفّقني الله منذ ثلاث وأربعين سنة بالقيام بطبع أصل هذا الكتاب النافع المبارك إن شاء الله:

«منار السبيل في شرح الدليل»

على مذهب الإمام المبجل أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله.

لمؤلفه العالم الفاضل الشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان (١٢٧٥ ـ ١٣٥٣هـ)، والذي يجمعني به: التلمذة على العلامة الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع ـ الذي حرّضني على طبعه ـ، ونُصْحُ الرجل المفضال الشيخ قاسم بن درويش فخرو على المشاركة فيه.

وقمت ـ بمساعدة الأخ الشيخ شعيب الأرناؤوط حفظه الله ـ بطبعته الأولى في دار السلام للجزء الأول، والمكتب الإسلامي للجزء الثاني.

ورغب إليّ عدد من الأفاضل[١] بأن أطلب من أستاذي الشيخ

---

(١) ومنهم العلامة الشيخ محمد بهجة البَيْطار، والدكتور الشيخ مصطفى السباعي رحمهما الله، والأستاذ عصام العطار حفظه الله.

ناصر الدين الألباني بوضع تخريج للكتاب، وقد كلّفته بذلك، وقام بجهد كبير مشكور اتسع حتى بلغ ثمان مجلدات، أخذت الوقت الطويل منه، وأوجدت في الكتاب النفع الكثير.

وما أن انتشر الكتاب في الأوساط العلمية حتى تكالب عليه السارقون، فطُبِعت له أكثر من ثلاثين طبعة، كلها أخذت كتابنا كما هو، أو أضافت إليه مقدمات، وتعليقات ليس في غالبها نفع ولا فائدة.

وقد قمتُ ـ تمهيداً لهذه الطبعة التي بين يديك ـ بمراجعة تلك الطبعات، وما وجدتُ فيها من فائدة ذكرتها في كتابي، ومنها ما زاد على «إرواء الغليل» في تخريج الآثار، كما استفدت من عمل الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ ـ حفظه الله ـ في كتابه «التكميل لما فات تخريجُهُ من إرواء الغليل» المطبوع سنة ١٤١٧هـ.

والغريب أن عدداً من الذين سرقوا الكتاب زعم أنه يطبع الكتاب للمرة الأولى، مع العلم أن الكتاب ليس له نسخة مخطوطة أخرى غير النسخة التي طبعتُ عنها، وهي التي بخط المؤلف.

والمضحك من أحدهم ادّعاؤه أنه اعتمد على نسخة مخطوطة ثانية، ولم تكن هذه النسخة سوى ثمان صفحات، كتبها طالب علم نقلاً عن طبعتنا فيما أعتقد.

وعجيب أمر هذا الرجل أن يزعم أن في المكتبة الظاهرية نسخة من «منار السبيل» مدعياً أن رقمها (فقه حنبلي ـ ٤١)، وهو قد اطّلع على ذلك في طبعتنا الأولى الصفحة (م) من مقدمتي، وفيها: أنها نسخة من «دليل الطالب» أي متن الكتاب! من المحفوظات الظاهرية أيضاً وتحت الرقم (٤١ فقه حنبلي)، ووردتْ إليها مع الكتب الموقوفة على المدرسة المرادية، وهي نسخة كاملة بخط غير واضح كتبت سنة ١١٩٤هـ بيد أحمد بن محمد بن ناصر وفي آخرها أبيات منها:

يا طالب الرزق في الآفاق مجتهداً
اقصر عناك لأن الرزق مقسوم

ومما زاد في الطين بلّة ادّعاؤه بأننا طبعنا كتاب «منار السبيل» معتمدين على ثلاث نسخ خطية! منها نسخة بخط المؤلف.

وهذا كذب علينا، مع أنه أثنى على طبعتنا من بعض الوجوه، عندما قابلها على غيرها من المطبوعات.

والأعجب من ذلك أن من هؤلاء، أحد الإخوة غفر الله له، ممن شاركنا في العمل بتصحيح «إرواء الغليل» وساعد الشيخ ناصر على المقابلة والتصحيح في دمشق، وكان يعيد إلينا تجارب الطبع إلى بيروت لنقوم بطبع الكتاب، وبقاء النسخة المخطوطة عندهما، وذلك لصعوبة نقل الكتاب للظروف التي كنا نمر بها أنا وهو والشيخ الألباني، والهجرات المنفردة لكل منا! ويضاف إليها حوادث لبنان الأليمة[1].

وعندما يسّر الله له السفر إلى عمّان والرياض، قام باتفاقٍ ـ مع من لم يراقب الله في حقه وحق غيره ـ على طبع «منار السبيل» بطبعة زعم اعتماده فيها على طبع أحد الناشرين السابقين التي ادّعى بأنها الأولى أيضاً، ووجد فيها الكثير من الأغلاط العلمية والفقهية على وجه الخصوص أو المطبعية، وتلطف في تصحيحه وقوله عنهم، وكان تصحيحه معتمداً على طبعتنا في الحقيقة.

وهو يعلم أن «منار السبيل» لم يطبع أول الأمر إلا في المكتب الإسلامي، وأن «إرواء الغليل» لم يُعمل إلا لحساب زهير الشاويش.

ولما علمت بذلك قبل الطبع اتصلت بهذا الأخ الكريم، وطلبتُ إليه

(١) وبين يديّ ـ الآن ـ عدد من رسائله تتعلق بـ«إرواء الغليل» وغيره مما كان يعمل في تصحيحه!!

أن يعطينا ما عنده من تصحيحات أو تصويبات أو اقتراحات، ليبقى الكتاب على أصله مطبوعاً في المكتب، غير أنه أغفل مطلبي هذا، وطبع الكتاب في ثلاث مجلدات، وليته وقف عند «منار السبيل» إذْ إنه اعتدى على «إرواء الغليل» مختصراً وحاذفاً ومستفيداً، ما زُعم فيه أنه يغني عن «إرواء الغليل».

وطبع على الكتاب:

الطبعة الأولى
١٤١٧هـ — ١٩٩٦م

[يا سلام! وأيّ ناشر يا رجل].

ولما راجعه بعض الإخوة من أفاضل أساتذته الكرام، مستغربين فعلته، قال لهم:

(أنا أعلم أن «منار السبيل» حقه لزهير، وأن «إرواء الغليل» عمله الشيخ ناصر للشيخ زهير، ولكن عملي اختصار علمي له سوابق).

ولما طالبوه بحق المكتب المادي حاد عن الجواب، مع وعده بالاتصال بالمكتب وتصفية الموضوع، ولمّا يفعل.

ووجدتُ أن هذا الأخ الكريم اعترض على طبعتنا في مواضع خمسة، نالنا فيها بكلام ما كنت أظن أن يصدر عنه، لمعرفته بالمكتب الذي نشأ فيه، ولقيامه على تصحيح «إرواء الغليل» بالذات، مع أن في كلامه تلميحاً وتعريضاً بأستاذنا الشيخ ناصر وعمله.

وإليك الأمثلة الخمسة التي ذكرها:

قال ١/٣٣٦: تنبيه: ورد «٤/٢٨٩» من «الإرواء» [(١٠٨٦)] خطأ مطبعي فيه تحريف وسقط في تخريج هذا الحديث، وجب تصحيحه، ففي

أول الصفحة يقول طاوس: «كنت مع ابن عباس إذ قال زيد بن ثابت: ثقتي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت؟ فقال ابن عباس: أما لا، فسل فلانة الأنصارية...» والكلام غير منسجم ولا مستقيم، وصوابه من (المسند ـ ١/ ٢٢٦) هكذا: .... ثم ساقه.

قال زهير: هكذا نقدنا زاعماً أنه هو الصواب. والحقيقة أنه لا سقط ولا تحريف ـ كما يتبين لك من صورة الأصل (ص١٢م) بخط الشيخ الألباني رحمه الله ـ وإنما هو تطبيع في نقطة واحدة هي في كلمة (تفتي) فأصبحت (ثقتي).

ولا ندري ما نقول في من ينقدنا وهو لا ينتبه إلى كلام الشيخ الألباني، فإنه ساق الرواية في «الإرواء» ثم أتبعها بقوله: (أخرجه مسلم... وأحمد)، فبالبداهة لطالب العلم أن يفهم من العبارة أولاً: أن هذا اللفظ لفظ مسلم، وهو كذلك، إذْ هو في مسلم (١٣٢٨) (٣٨١) هكذا. **هذا أولاً**.

أما ثانياً: فقد وردت عنده (إما لا) بفتح الهمزة مرتين في تعليقه ذلك، وهو خطأ، والصواب ما في طبعتنا من «الإرواء» [وهي كذلك بخط الشيخ ناصر] أي بكسر الهمزة. ومعناها ما قال ابن الأثير في «النهاية» ١/ ٧٢: هذه الكلمة ترد في المحاورات كثيراً، وقد جاءت في غير موضع من الحديث، وأصلها (إنْ) و(ما) و(لا)، فأدغمت النون في الميم، و(ما) زائدة في اللفظ، لا حكم لها. وقد أمالت العرب (لا) إمالة خفيفة. ومعناها: إن لم تفعل هذا فليكن هذا.

والأمر الثالث: أن الخطأ في كلمة (ثقتي) و(تفتي) يحمل مسؤوليتها الشيخ ناصر أولاً، [وأنت تعرف خطه، ومع ذلك لم تعرف الكلمة] والمصحح المساعد له ـ وهو أنت المنتقد ـ ثانياً، وثالثاً قد يحمل معهما من صحح أيضاً من الإخوة في المكتب الإسلامي.

فإذا توزع هذا الخطأ اليسير على عدد من الناس؛ لا يجوز لواحد منا أن يرمي إخوانه في التخطئة ويبرئ نفسه. هدانا الله جميعاً للصواب.

وقال ٣/ ٢٦٤: أورده [الشيخ ناصر في «إرواء»] «٢٤٠٤» ولم يتكلم عليه بشيء، قلت [القائل هو الشيخ المنتقد]: قد ورد في بعض روايات الحديث السابق، وهو صحيح، وظني أن صاحب «الإرواء» تكلم عليه، ولكنه سقط من الطابع، والله أعلم.

يقول زهير: هذا الظنُّ ليس في محله، فالشيخ ناصر ـ رحمه الله ـ قد بيّض له ولم يتكلم عليه بشيء، كما هو واضح من صورة أصل الشيخ، آخر المقدمة (الصفحة ١٦م رقم ٢٣٩٩).

وقال ٣/ ١٦١: تنبيه: قد وقع في «الإرواء» [(٢١٢٦)] اختلاط وتداخل في الطبع، في تخريج أحاديث هذا الفصل فوضع تخريج الحديث الثاني تحت الحديث الأول، وتخريج الحديث الأول تحت الحديث الثالث، وجمع معه تخريج الحديث الثالث.

فعلى [كذا!] المشرفين على التصحيح في المكتب الإسلامي أن يكونوا أكثر انتباهاً وإتقاناً، ولعلهم يصلحون هذا الخطأ في الطبعة القادمة.

يقول زهير:

أَوْرَدَهـا (سَـعْـدٌ) (وسَـعْـدٌ!) مُـشْـتَـمِـلْ
ما هكذا (يا سَعْدُ!!) تُورَدُ الإبلْ[(١)]

ولدى رجوعنا إلى «الإرواء» في الأحاديث التي ذكر أنها اختلطت وتداخلت في الطبع، وجدنا أن لا اختلاط ولا تداخل، وإنما طبع الكتاب كما جاء من الشيخ ناصر الدين نفسه.

وصور المخطوط من أصل الشيخ ومن المطبوع، ستأتي آخر المقدمة (الصفحات ١٣م، ١٤م، ١٥م).

---

(١) وهو مثل يضرب على الصواب لمن يتكلف أمراً لا يحسنه، وقد تمثّل به سيدنا علي بن أبي طالب ﷺ وسعد بن زيد مناة.

علماً أنه لو كان من خطإ واختلاط، فالأستاذ المعترض مع الشيخ ناصر مسؤولان عنه؛ لأن الصف كان في بيروت، وأرسلت النماذج إلى دمشق، وصححاها مأجورين [وهذا في رسائل الأخ المنتقد].

وسبق أن قلت في خاتمة «إرواء الغليل» ٨/ ٣٢٢:

إنه تعذر على المؤلف مراجعة التجارب التي كانت ترسل لدمشق، وهذا يعني بعد المقابلة الأولى مع الأخ المشار إليه، وذلك أن الإخوة الذين ساعدوه تولوا ذلك بعد التصحيح الأول، جزاهم الله خيراً.

وقد قمت في بيروت بمراقبة طبع الكتاب والإشراف عليه ـ كما هو واضح على غلاف الطبعة الأولى ـ ولم نجد هذا الخطأ المزعوم.

وعلى ذلك يكون هذا النصح لمصححي المكتب الإسلامي في غير محله، وقد عرفَ هو دقة المكتب الإسلامي الذي نشأ فيه، وإتقان جميع من عمل في المكتب، وهذه آثارهم فيما عملوه في المكتب، وبعد ذلك! تدل عليهم. بارك الله بعلمهم ونفع بهم. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وانظر كلام الشيخ ناصر ٧/ ٢٠٤ من «الإرواء»:

(صحيح، وهو الذي قبله بتمامه) وهو صريح بعدم الاختلاط في الطبع.

وبهذا: قَطَعَتْ جَهِيزَةُ قَوْلَ كُلِّ خَطِيبٍ[1].

وانظر صور هذه القضية في آخر المقدمة (الصفحة ١٤م رقم ٢١٢٥).

وقال ٣/ ٢٨٨: أورده [الشيخ ناصر في «الإرواء»] «٢٤٧٥» ولم يتكلم عليه بشيء، والظاهر أن التخريج سقط من الطابع.

يقول زهير: هذا الاستظهار هو الخطأ بعينه كما هو ظاهر في صورة

---

(١) مثل يضرب لمن يقطع على الناس ما هم فيه.

أصل الشيخ (الصفحة ١٦م رقم ٢٤٦٨)، فقد خط عليه الألباني بالقلم الرصاص فوق الحديث كلمة: (أظنه تقدم).

فالشيخ ناصر ظن أنه تقدم، فلم يخرجه اكتفاء بتخريجه السابق له على حسب ظنه. فلماذا يؤكد تحميله للطابع؟!

مع العلم أن عمل هذا الأخ ـ ومنه استظهاره لهذا الأمر ـ ما كان منه إلا بعد اجتماعه في عمّان والرياض مع الذين أقنعوه باختصار «إرواء الغليل» لمصلحة من لا ناقة له فيه ولا جمل[1]، وملّك حقوقنا لمن ليس له في الكتاب شيء، وحَصَره فيه، وجرى طبعه إضراراً بالمكتب الإسلامي، واعتداءً على القارئ المستفيد من «الإرواء». غفر الله لهم.

وقال ١/ ٢١٣: ملاحظة: وقع في «الإرواء» خطأ مطبعي خطير، إذ وضع تخريج الحديث السابق رقم ٦٧٨ للحديث التالي رقم ٦٧٩ وتخريج الحديث التالي للحديث الأول، فضعّف الأول وصحح الثاني، وقد اغتر بهذا صاحب كتاب «المعتمد في فقه الإمام أحمد ص٢٢٨» فتبعه على خطئه. وهذا مثال واضح على خطر التقليد وشؤمه، فهل من معتبر!

يقول زهير: والحق أن هذا الخطأ كان مطبعياً ثم تحول تصحيحياً. والوهم كان من هذا الأخ المعترض في أثناء تصحيحه للكتاب كما جاء في مقدمتي لـ «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» ١/ ٦.

وقد أجرينا التصحيح اللازم في «الإرواء» لهذا الخطإ مع أننا لم نجده خطيراً؛ في كتاب من ثمان مجلدات يطبع عن نسخة بخط الشيخ ناصر فكان ماذا! وغفر الله لنا جميعاً.

وقال ٣/ ٣٢٣: أورده [الشيخ ناصر في «الإرواء»] «٢٥٦٨»...،

---

(١) مثل يضرب لمن يُبرَأ من الشيء.

وقد وقع في «الإرواء» تضعيفه خطأ، وأحال على تخريجه السابق الذي فيه الحكم عليه بالتحسين، فليصحح.

يقول زهير: والتضعيف وقع سهواً من الشيخ ناصر رحمه الله كما في صورة أصل خط الشيخ (الصفحة ١٦م رقم ٢٥٥٨).

تنبيه: وقد وجدنا أن الأخ الكريم ـ حفظه الله ـ قد تابع أستاذنا الشيخ ناصر على وهم وقع في نَسْخِ حديثين، فرُكِّبَا حديثاً واحداً برقم (١٧٠٠)، وهما في الحقيقة حديثانِ، فيجب تصحيح التعليق عليه في طبعتهم المسروقة ٢/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

وله غيره من الأمثلة.

وإن ٱدّعاء أخينا الكريم اعتمادَه على طبعة «منار السبيل» لمكتبة . . . . . ، في غير محله وهي الطبعة التي ملئت خطأ، مع علمه أن «منار السبيل» لم يطبع أولاً في الدنيا كلها إلا في المكتب الإسلامي، منقولًا عن خط المؤلف، التي صورته في أول الجزء الأول من الطبعة الأولى، وهي عندك يا أخانا، وأشرت إليها في مواطن كثيرة عند استدراكك لنقص وغلط وتحريف طبعة مكتبة. . . . . المعهودة!

وإنني إذْ أنقل هذه الأقوال للعبرة، أغفر لأخي، ولمن تواطأ معهم في عمّان والرياض، مع ما أصابني من الناحية المعنوية، راجياً الله أن يغفر لي ولهم.

وأما الحقوق المادية فأترك لأبنائي، الذين أصبح لهم حق نشر كتبي، ومطبوعات المكتب الإسلامي، أن يفعلوا ما بدا لهم؛ حفاظاً لحقوقهم، والله سبحانه وتعالى يهدينا وإياهم سواء السبيل.

* * *

وإليكم أيضاً الصور من أصول «إرواء الغليل» وهي بخط الشيخ ناصر:

جا ٤٩٥

١٠٨٦ (حديث ابن عباس: "أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض" متفق عليه

٢٦١

صحيح. أخرجه البخاري (١/٤٢٩) ومسلم (٤/٩٢) وأبو نعيم في "المستخرج" (٢٠/١٧٢/٢) والنسائي في "الكبرى" (٢/٩٥) والطحاوي (١/٤٢١) من طريق سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس به.

وفي رواية عن الحسن بن مسلم عن طاوس قال:

"كنت مع ابن عباس إذ قال زيد بن ثابت: تفتي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت؟! فقال له ابن عباس: إما لا، فسل فلانة الأنصارية هل أمرها بذلك رسول الله (ﷺ)؟ قال: فرجع زيد بن ثابت إلى ابن عباس يضحك وهو يقول: ما أراك إلا قد صدقت".

أخرجه مسلم وأبو نعيم والنسائي والطحاوي وأحمد (١/٢٢٦، ٢٤٨)

وفي أخرى عن وهيب قال: حدثنا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال:

(٢٨٢) فصل

٢٩

٢١٨٤ - (خبر علي رضي الله عنه أنه قضى في التي تتزوج في عدتها أنه يفرق بينهما ولها الصداق بما استحل من فرجها وتكمل ما أفسدت من عدة الأول وتعتد من الآخر) رواه مالك و الشافعي (١٥٩٧) و

صحيح. أخرجه في الموطأ (٢/٥٢٦/٢٧) وعنه البيهقي (٧/٤٤١) من طريق ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن سليمان بن يسار

أن طليحة الأسدية كانت تحت رشيد الثقفي، فطلقها، فنكحت في عدتها، فضربها عمر بن الخطاب، وضرب زوجها بالمخفقة ضربات، وفرق بينهما، ثم قال عمر بن الخطاب:

أيما امرأة نكحت في عدتها، فإن كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها، فرق بينهما، ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول، ثم كان الآخر خاطبا من الخطاب، وإن كان دخل بها، فرق بينهما، ثم اعتدت بقية عدتها من الأول، ثم اعتدت من الآخر، ثم لا يجتمعان أبدا. قال سعيد: ولها مهرها بما استحل منها.

قلت: وهذا إسناد صحيح على الخلاف في صحة سماع سعيد بن المسيب من عمر بن الخطاب، وهو من طريق سليمان بن يسار منقطع لأنه ولد بعد موت عمر ببضع سنين.

* * *

٢١٨٥ - (قال عمر «أيما امرأة نكحت في عدتها ولم يدخل بها الذي تزوجها فرق بينهما، ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول وكان خاطباً من الخطاب وإن دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول ثم اعتدت من الآخر ولم ينكحها أبداً» رواه الشافعي.

صحيح. وهو الذي قبله بتمامه.

٢٦

م٨/٢ - (روي عن علي أنه قال: «إذا انقضت عدتها فهو خاطب من الخطاب يعني: الزوج الثاني - فقال عمر: ردوا الجهالات إلى السنة ورجع إلى قول علي» قاله في الكافي)

لم أره هكذا. والشطر الأول منه قد صح عن عمر نفسه كما سبق في الذي قبله:

وأخرج الشافعي (١٠٩٨) ومن طريقه البيهقي (٧/٤٤١) من طريق سعيد عن جرير عن عطاء بن السائب عن زاذان أبي عمر عن علي رضي الله عنه

«أنه قضى في التي تزوج في عدتها أن يفرق بينهما، ولها الصداق بما استحل من فرجها، وتكمل ما أفسدت من عدة الأول، وتعتد من الآخر».

ورجاله ثقات، لكن عطاء بن السائب كان اختلط.

لكن أخرجه البيهقي من طريق سعيد بن جريج عن عطاء عن علي.

قلت: وعطاء لا أدري إذا كان سمع من علي أم لا، وكان من عمره حين توفي علي نحو (١٢) سنة.

~~٢٤٧٧~~ ٢٩٩ - (حديث « ليس على الخائن والمختلس قطع » رواه أبو داود والترمذي

* * *

(٤٠٦٩)

اختصره م

~~٢٥٤١~~ ٤٦٨ - (عن أنس مرفوعًا « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها »

* * *

(٤٢٦)

~~٢٦٤٤~~ ٥٥٨ - (حديث أبي هريرة مرفوعًا « خمس ليس لهن كفارة : ذكر منهن الحلف على يمين فاجرة تقتطع بها مال امرئ مسلم ») .

ضعيف . وتقدم قبل ثلاثة أحاديث .

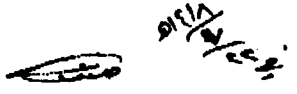
ورسالة الأخ... إلى زهير بأنه صاحب حق طبع «منار السبيل».

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله. أما بعد

فأخبركم علماً بأن العبارة الموجودة في الصفحة الأولى من طبعة «منار السبيل» بتحقيقي والتي فيها أن «جميع الحقوق محفوظة للناشر...» هي ليست من كتابتي ولست مسؤولاً عنها، وليس الكتاب ملكي حتى أصبح أن أعطي حقه لمن أشاء، وقد حدثت تعليقاتي للكتاب قبل طباعة الكتاب ولم تصل لي من علاقة. وفي حدود علمي فإن أول طبعة لمشروع كتاب منار السبيل كانت للمكتب الإسلامي. هذا للبيان حرر

٢٢/٧/١٤١٨هـ



وقد سها الشيخ ناصر والأخ المساعد له عن الحديث (١/٩٠)، فقد سقط من الطبع بالكلية، والآن قدّر الله لنا بعد الرجوع إلى الأصول، وتمّ صف «الأنوار على منار السبيل من إرواء الغليل»؛ وجدنا الحديث، فأشرنا إليه في موضعه صفحة (٢٦) وألحقناه هنا، مع ما سقط من الكلام على الحديث (٨٥) من الإرواء وهما:

٨٥ ـ . . . . . «الاختيارات» (١١).

(فائدة) قد جاء ما يدل على عدم وجوب الترتيب، وهو ما أخرجه أحمد (٤/ ١٣٢) وعنه أبو داود (١/ ١٩) عن المقدام بن معدي كرب قال:

«أُتي رسول الله ﷺ بوَضوء، فتوضأ فغسل كفيه ثلاثاً، ثم غسل وجهه ثلاثاً، ثم مضمض واستنشق ثلاثاً. . .» الحديثَ.

وسنده صحيح، وأخرجه الضياء في «المختارة»[1]. انظر «نيل الأوطار» (١/ ١٢٥).

* * *

(١) التي كان يعمل بها أستاذنا الألباني لحساب المكتب الإسلامي، وسبق أن أعلنّا عن طبع أحاديث العشرة المبشرين، ثم انتقل الشيخ ناصر إلى عمّان ولم يُعِدِ الكتاب إلينا. وانظر التحكيم في كتاب «العرض للحقائق والوقائع في الخلاف بين الشيخ محمد ناصر الدين الألباني والمكتب الإسلامي» الصفحة (٨٦).

صفحة ٢٥ ٤٨ (حديث خالد بن معدان «أنه أي النبي صلى الله عليه وسلم

لمضعف الحديث فقال (١/ ١٨٨، ١٩٠): «هذا حديث ضعيف» [illegible]

رأى رجلاً يصلي وفي ظهر قدمه (١) لمعة قدر الدرهم لم يصبها

الماء فأمره أن يعيد الوضوء» (٢)

رواه أحمد وأبو داود دون قوله «والصلاة». ص

أخرجه الخطيب في تاريخه (١١/ ٢٨٥) من [illegible]

[illegible] حديثه «[illegible]»

ضعيف جداً كما قال ابن عدي.

وأنت ترى أنه ليس في شيء من هذه الأحاديث ما يدل على [illegible]

الترتيب لا نصاً ولا تضمناً. نعم قال الإمام [illegible]

(٢) [illegible] ورواه أبو علي بن السكن في صحيحه من حديث أنس

[illegible] ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فغسل وجهه ويديه

مرة، ورجليه مرة، وقال: [illegible] الحديث [illegible]

[illegible]

[illegible] لم يصح [illegible] وضعفاً [illegible]

[illegible]

(فائدة) قد جاء ما يدل على عدم وجوب الترتيب [illegible]

أخرجه [illegible] أحمد (٤/ ١٣٢) وأبو داود (١/ ١٩) عن المقدام بن

معدي كرب قال: أُتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فتوضأ فغسل كفيه

ثلاثاً ثم [illegible] ثلاثاً [illegible] ثلاثاً ثم مضمض واستنشق

ثلاثاً. الحديث وسنده صحيح وأخرجه الضياء في المختارة. انظر نيل الأوطار (١/ ١٢٥)

حديث صحيح. رواه أبو داود (رقم ١٤٥) [illegible] عن

(١) الأصل: قدميه. وهو خطأ

٩٠ ـ [بقية الكلام على الحديث (٩٠) الساقط من «الإرواء»].

. . .، فقد أخرجه أبو داود (رقم ١٢٦) من «صحيحه»[1] والحاكم (١٤٧/١) من طريق هشام بن سعْد عن زيد بن أسلم به، وسياقه أتم، ولفظه:

«. . . ثم قبض قبضة من الماء، فنفض يده، فمسح بها رأسه وأذنيه، ثم أغرف غرفة أخرى فرشّ على رجله اليمنى وفيها النعل. . .» الحديثَ، وقال:

«صحيح على شرط مسلم» ووافقه الذهبي.

وعزاه الحافظ في «التلخيص» (ص٣٣) لابن حبان في «صحيحه» بلفظ:

«فمسح برأسه وأذنيه داخلهما بالسبابتين، وخالف بإبهاميه إلى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما».

وللحديث شواهد من حديث المقدام بن مَعْدِيْ كَرِب عند أبي داود وأحمد (٤/ ١٣٢) بسند صحيح، وحسنه النووي والحافظ كما بيّنته في «صحيح أبي داود» (رقم ١١٢)[2]، ومن حديث الرُّبَيِّع بنت مُعَوِّذ عند الدارقطني (ص٣٩) والحاكم (١/ ١٥٢). وأصله في ابن ماجه وسنده حسن[3]. وعن عثمان بن عفان في «صحيح أبي داود» (رقم ٩٦) بسند حسن[4].

---

(١) وقع سهواً في طبعتنا: (سننه) وهو في «صحيح سنن أبي داود ـ باختصار السند» (١٢٥/ ١٣٧) بتحقيقي وطبع مكتب التربية العربي لدول الخليج.

(٢) وهو في «صحيح سنن أبي داود ـ باختصار السند» (١١٢/ ١٢١).

(٣) وهو في «صحيح سنن ابن ماجه ـ باختصار السند» (٣١٣/ ٣٩٠) بتحقيقي وطبع مكتب التربية العربي لدول الخليج.

(٤) وهو في «صحيح سنن أبي داود ـ باختصار السند» (٩٧/ ١٠٦).

١/٩٠ ـ (قوله ﷺ للقيط بن صبرة: «أَسْبِغِ الوُضُوء، وخَلِّلْ بين الأصابِعِ، وَبَالِغْ في الاَسْتِنْشَاقِ إلّا أنْ تكونَ صَائِماً». رواه الخمسة وصححه الترمذي). ص٢٧.

صحيح. وهو كما قال المؤلف: «رواه الخمسة». والمراد بهم أصحاب السنن الأربعة وأحمد. وهو في «المسند» (٤/٣٣) وكذا الطيالسي (رقم ١٣٤١) والحاكم (١/١٤٨ و٤/ ١١٠) وصححه ووافقه الذهبي وهو كما قالا، وصححه أيضاً ابن خزيمة وابن الجارود (٤٦) وابن حبان والبغوي[1] وابن القطان والنووي كما ذكرته في «صحيح أبي داود» (رقم ١٣٠ ـ ١٣٢)[2] وهو من حديث لقيط نفسه.

* * *

---

(١) وهو في كتابه «شرح السنة» (٢١٣ ـ بتحقيقي مع الشيخ الفاضل شعيب الأرناؤوط).

(٢) وهو في «صحيح سنن أبي داود ـ باختصار السند» للشيخ الألباني، وتحقيقي، طبع مكتب التربية العربي لدول الخليج ـ الرياض (١٢٩/ ١٤٢ ـ ١٣١/ ١٤٤).

صفحة ٢٧ ٩٨ - (حديث ابن عباس): (ت ٣٦)

«أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما»

(صحيح الترمذي) ص ٢٧

حديث صحيح، أخرجه الترمذي (١/١٠) وكذا النسائي (١/٢٩) وابن ماجه (رقم ٤٣٩) والبيهقي (١/٦٧) من طريق محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس. وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح». قلت: وسنده حسن لأن في ابن عجلان ضعفاً يسيراً، لكنه قد توبع فيرتقي الحديث إلى درجة الصحة، فقد أخرجه الحاكم (١/١٤٧) من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم به، ولفظه أتم وسياقه أتم ولفظه: «... ثم قبض قبضة من الماء فنفض يده فمسح بها رأسه وأذنيه ثم اغترف غرفة أخرى فرش على رجله اليمنى وفيها النعل...» الحديث، وقال: «صحيح على شرط مسلم» ووافقه الذهبي. وعزاه الحافظ في «التلخيص» (ص ٣٢) لابن حبان في صحيحه بلفظ: «مسح برأسه وأذنيه داخلهما بالسبابتين وخالف بإبهاميه إلى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما».

وللحديث شواهد من حديث المقدام بن معدي كرب عند أبي داود وأحمد (٤/١٣٢) بسند صحيح وحسنه النووي والحافظ كما بينته في صحيح أبي داود (رقم ١١٢)، ومن حديث الربيع بنت معوذ عند الدارقطني (ص ٣٩) والحاكم (١/١٥٢)، وأصله في ابن ماجه وسنده حسن. ومن عثمان بن عفان في صحيح أبي داود (رقم ٩٦) بسند حسن.

صـ ٢٧ (٩٨) فقرة ١ من الحديث رقم للقيط بن صبرة: - ٤٦هـ

«أَسْبِغِ الوُضُوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الأَصَابِعِ، وَبَالِغْ فِي الاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِماً».

(رواه الخمسة وصححه الترمذي)

حديث صحيح. وهو كما قال المؤلف: رواه الخمسة، والمراد بهم أصحاب السنن الأربعة وأحمد، وهو في المسند (٤/ ٢٢ و٢١١) وكذا الطيالسي (رقم ١٣٤١) والحاكم (١/ ١٤٨) (٤/ ٦) وصححه ووافقه الذهبي وهو كما قالا، وصححه أيضاً ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والبغوي وابن القطان والنووي كما ذكرته في صحيح أبي داود (رقم ١٢٠ - ١٢٢) وهو من حديث لقيط بن صبرة.

عملي في الكتاب

الآيات:

١ ـ أكثرت من ذكر الآيات المقتبسة، والتزمت ذكرها على الحكاية دون سياقها الإعرابي في نص المؤلف.

٢ ـ إشارة [: ،] بعد أسماء السور هي كما في المثال [الآتي بعد الحديث (٢٤٧٣)] ﴿(٤٧) إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء:، ١١٦] فالآية هي في سورة النساء الآية ٤٨ و١١٦.

أرقام التعليق نوعان:

١ ـ نوع مسلسل دون أقواس، وهو لرقم الحديث في «الإرواء». والكلام عليها في الحاشية هو من كلام الشيخ الألباني بالحرف على الأغلب إلّا ما كان بين قوسين ( ) فهو بتصرف، وأما ما كان بين حاصرتين [ ] فهو زيادات مني.

٢ ـ نوع التعليق المألوف؛ كل صفحة على حدة، والكلام عليه في الحاشية هي من عملي.

الأحاديث:

١ ـ الأحاديث والآثار المصرح في «المنار» بأسماء من رواها، أُقحم عزوها في صلب الكتاب مع بقية الآثار غير المعزوة؛ وأما الذي فيه نظر كخطإ العزو أو عدم الدقة فيه كأن يكون مختصراً، أو أصلَ الحديث،

أو معلقاً، وربما لما فيه كلام في الحاشية... فعزونا إليه بإشارة الاستفهام (؟). مثل الحديث (٢٢١٠).

ولم نعزُ ما ذكر فيه كلمة: (متفق عليه، في الصحيحين، الشيخان، الجماعة، الأئمة الستة...) وَعَزَونا ما قيل فيه: أخرجه البخاري ومسلم...

٢ ـ إذا تكرر الحديثُ في «الإرواء» ـ وإن لم يتكرر في «المنار» ـ فالعزو للحديث في الموضع الأول من «منار السبيل». مثل الحديث (٢٣١٠).

وما عُزِيَ لرقم الحديث فهو بين قوسين ( ) وكذا إلى رقم القاعدة في «قواعد ابن رجب» رحمة الله عليه، وما عُزِيَ للصفحة فهو بين حاصرتين [ ].

وعندما يذكر: ابنُ عبد البر فالعزو إلى «التمهيد لما في «الموطإ» من المعاني والأسانيد»، وابنُ المنذر فالعزو إلى «الأوسط»، والخطابي فإلى «معالم السنن».

٣ ـ أحكام الشيخ ناصر المجملة وُضِعَت بحذاء الحديث، وأما المفصّلة فوُضِعَت في الحاشية كما سلف، ولم أضع الحكم لما قيل فيه: (أخرجه البخاري)، أو (أخرجه مسلم)، أو (متفق عليه)، أو ما كان معزواً للصحيحين، أو ما قيل فيه: (أخرجاه [أي: البخاري ومسلم])، أو (أخرجه الجماعة [أي صاحبا الصحيحين وأصحاب السنن الأربعة])، وكذا ما رمزنا إليه بـ: (خ، م، ق) لأنها جميعاً دلّت على أصح كتابين وهما: البخاري ومسلم. وكل ذلك إنْ لم يتكلم عليه الشيخ بالتضعيف أو الحُسن، وأحياناً كنت أضع كلمة (صح) بدل (صحيح).

وعلى القارئ ألا يُسرع بالتخطئة لما في «الأنوار» من أحكام وُضعت بين قوسين ( ) ـ مما قد تصرفت بعبارة الشيخ فيه ـ، فهي

موافقة لأحكام الشيخ عند التأمل كما في الحديث (٧٦٤). أما التي بين حاصرتين فليست من عمل الشيخ ناصر كما سلف.

٤ ـ وأما الحكم على الأحاديث المكررة فاستعملت عبارات مختلفة، كأن أستبدل عبارة (صحيح) بـ (خ) [أي: أخرجه البخاري]، وبالعكس.

٥ ـ رموز التخريج هي رموز «صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)» و«ضعيف الجامع الصغيرِ وزيادته (الفتح الكبير)» وكلاهما للشيخ الألباني، وهما من مطبوعات المكتب الإسلامي بترتيبي وإشرافي. ولكن أنبّه أن [ص] إشارة إلى «سنن سعيد بن منصور» وليست رمزاً إلى الصفحة (ينظر الصفحة ٣٢م).

٦ ـ العزو: إلى ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله في «الصحيحين»، وإلى «صحاح السنن»[1] و«ضعافها» برقمه العام الكبير [وهو في «صحيح النسائي» رقم واحد].

ـ أما العزو إلى «المسند»، فهو إلى «مسند الإمام أحمد» في طبعتنا الجديدة المرقّمة التي أشرف عليها الأخ الدكتور سمير المجذوب وإخوانه.

ـ والعزو للإمام الشافعي رحمه الله:

أ ـ إن كان بالجزء والصفحة فهو إلى كتاب «الأم» من الطبعة الأولى في بولاق.

ب ـ وإن كان رقماً واحداً بين حاصرتين [ ] فهو إشارة إلى صفحة «مسنده» المطبوع على حاشية الجزء السادس من طبعة «الأم»

(١) التي عملها الشيخ ناصر، وقمت على إعدادها للطبع لحساب مكتب التربية العربي لدول الخليج، ولا تغتر بطبعتها بعد ذلك، فإنه اعتدي به على عملي وعلى مكتب التربية...!

السالفة، وقد اخترناها لأنها مقابلة على نسخة عتيقة، عليها سماعات لعدة من الأئمة المحدّثين بخطوطهم وأسانيدهم، وآخر سماع منها مؤرخ (٧٨٤هـ).

٧ ـ قمت بتجزيء بعض أحاديث «الإرواء» لتحرير الحكم عليها.

ففي «الإرواء» (٢٣٠٨) عزا الشيخ الألباني أثرَيْ عمر وعلي إلى البيهقي وضعفهما، وقال عن أثر ابن عباس: إنه لم يقف عليه، موافقاً لابن حجر فيه.

فجزّأته إلى: (٢٣٠٨) للأثرين الأولين، وقلت: ضعيف: هق [أي أخرجه البيهقي].

وإلى: (٢٣٠٨/ ١) لأثر ابن عباس وقلت: (لم يقف عليه ابن حجر) [ووضعته بين قوسين لتصرفي بكلام الشيخ].

نظام الإحالات:

ـ ثمة أحاديث تكررت في الكتاب، وكان الشيخ ناصر يحيلها إلى الموضع الأول. فوضعت الرقمين مفصولًا بينهما بواو العطف. وذِكْري للإحالات هو لإصلاح ما وقع فيها من أخطاء في «الإرواء».

ـ وثمة أحاديث في «المنار» لم تذكر في «إرواء الغليل» في هذا الموضع، ولكن ذُكِرتْ فيه سابقاً أو لاحقاً. فذكرت رقمه في «الإرواء» المخرّج فيه مسبوقاً بإشارة [=] مثل: «لا ضرر ولا ضرار» الآتي بعد الحديث (٢١٨٤).

وأما الأحاديث التي لم تذكر في «إرواء الغليل» فعلَّقت عليها بالتعليق المألوف معتمداً غالباً على تخريج الشيخ ناصر في كتبه الأخرى التي طبعناها له، وأحياناً في الإحالة إلى غيره مثل: «لا يدخل الجنة سيئ الملكة» الآتي بعد الحديث (٢١٧٣).

ـ أخطاء «منار السبيل»[1] استعملت في إصلاحها منهجاً قريباً من منهج المحدثين بالضرب عليها، فعلى القارئ ألا يقرأها بل يقرأ ما يتلوها بين حاصرتين إن وُجِدَ. كالحديث (٢١٨٤).

بعض علامات الترقيم الخاصة في هذا الكتاب:

* إشارة [=]:

١ ـ بين النصوص تعني: (تابِعِ القراءة فالكلام له ارتباط بما بعده) مثل:

ـ الآية قبل الحديث (٢٠٧٨). فالآيتان تخريجهما في سورة البقرة (٢٢٩).

ـ الحديث (٢١٨٣) مع ما بعده؛ فالحديثان رواهما أحمد ومسلم [والعزو فيها للحديث معاً].

ـ التعليق على الحديث (٢٢٣٦)، تعني تابع القراءة في الحاشية.

٢ ـ فيما ليس بنصوص؛ فهي: إما جواب شرط فصل بينه وبين أداته بفاصل طويل.

وإما بين المبتدإ وخبره البعيدين، وأشباه ذلك.

* إشارة [؛] تعني أنه:

١ ـ جواب شرط لم يبعد كثيراً عن أداته، أو اقترب وخفي موضعه.

٢ ـ للتعليل أو السببية.

* إشارة [؛ . . .،] تعني: أن جواب الشرط حذف، وهو معروف من السياق. كالجملة الآتية بعد الحديث (٢٤٥٩)

---

(١) وكذا ما في صحته نظر أو من اختلاف النسخ، ولعله من مصادر الشيخ ابن ضويان، وقد كان اعتماده على نسخ خطية في غالبها غير متقنة، وهذا عرفناه يقيناً من تتبع نسخته المخطوطة.

* إشارة [« »] هي:

١ ـ للأقوال النبوية.

٢ ـ لأسماء الكتب، أو ما يقوم مقامها من: أسماء مؤلفيها، وأصحابِ المذاهب المتبوعة[1]، لأن لهم كتباً أو روايات رواها عنهم أتباعهم، وبذلك يدخل فيها «مسائل الإمام أحمد» بشكل واضح[2].

ومنها: [«عنه»]، و[«نص عليه»]. إذْ هي إشارة إلى مذهب الإمام أحمد، والتي تعددت الأقوال عنه فيها.

* الكلمات بالحرف الصغير ضمن حاصرتين هي:

١ ـ لأسماء السور.

٢ ـ للزيادات التي قد يستقيم بها المعنى ولو بالتقدير، وهذا غالباً. مثل الحديث (١١٢٩) و(١١٦٠).

* الحرف المائل: هو للكلام بعد القول أو بين قولين، مثل الحديث (١٠٥٩).

* وربما تجد كلمة كانت في الشرح فأُدرجت في المتن وبالعكس، وكذا غُيِّرت بعض كلمات المتن، أو زيد فيه؛ وهذا راجع إلى اختلاف نسخ المتن.

---

(١) تركت المذاهب التي لم يَعُدْ لها أتباع الآن مثل: الأوزاعي وسفيان الثوري رحمهما الله.

(٢) وقد طبعنا من المسائل عن الإمام أحمد:

١ ـ «مسائل ابن هانئ» بمجلدين.

٢ ـ «مسائل عبد الله ابن الإمام أحمد» بمجلد.

٣ ـ «مسائل الخرقي».

٤ ـ كتاب «الأشربة».

٥ ـ «مسائل الوقوف».

٦ ـ «مسائل الترجل» كلاهما للخلال عن الإمام أحمد.

وقد شرحتُ قسماً لا بأس به من غريب ألفاظ «منار السبيل» اعتماداً على «المطلع على أبواب المقنع»[1]، و«النهاية» لابن الأثير، و«القاموس المحيط» وشرحه «تاج العروس».

وعملي هذا قرّب لكل مطالع لفقه مذهب الإمام أحمد ما يحتاجه من الحكم على أحاديثه، مُخَرَّجاً بدقة عُرِفَتْ عن العمل الذي دأب عليه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله، فقد عمل في هذا الكتاب مدة زادت على ثماني سنين.

مع أن عملي هذا ـ وما عمله السارقون ـ لا ينتقص من عمل الشيخ ناصر شيئاً في «إرواء الغليل»، فإنه يبقى مرجعاً حديثياً نادر الوجود توسّع فيه في التخريج والتحقيق والتدقيق، ولذلك فإننا ما زلنا نقدم للقراء «إرواء الغليل» منفرداً مع الفهرس الذي صنعناه له، ويلقى التجاوب والإقبال من أهل العلم، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وكنت قد طلبت من أحد الإخوة عمل فهرس لـ«الإرواء» بصورة مبدئية، حتى أعيد النظر فيه وألحقه بـ«الإرواء»، ولكن قدّر الله ألا يتم ذلك، ولم يرسله إلينا، وكان ظننا أن المانع القاهر الذي أصابه حال بينه وبين ذلك. وقد تعذر الاتصال بأستاذنا المؤلف، ولذلك عملنا الفهرس الذي طبع جزءاً تاسعاً من «الإرواء»[2].

---

(١) هو للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البَعْليّ، وطبعناه في مكتبنا لأول مرة سنة ١٣٨٤هـ على نفقة الفاضل الشيخ قاسم درويش فخرو رحمه الله.

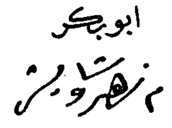
(٢) وهو الذي أشرت في تقديمه أنني لم أفرق بين الأحاديث القولية والفعلية والآثار، كما استدركت بعض ما ندّ عنا من أغلاط في «الإرواء»، واستدركت الأرقام التي حصل فيها بعض الخطإ في الترقيم، واعتذرت لعدم عرض الفهرس على المؤلف، لفقد الإقامة الدائمة المستقرة في مكان واحد لنا وله ولهذا الأخ، مع كثرة المنغصات والعوائق، وكذلك تعذُّر الاتصالات الهاتفية والبريدية بسبب أوضاع لبنان المؤسفة.

انظر مقدمة فهرس «الإرواء» ٩/٥ ـ ٧ المؤرخة في رجب ١٤٠٦هـ. =

وقد رأيت أن عمله في تلخيصه «إرواء الغليل» أشبه بفهرس يحاكي ما يفعله الشيخ ناصر في فهرس الموضوعات الملحق بكتبه ـ هذا مع الفارق بين الدقة المعروفة عن الشيخ ناصر وعمل غيره ـ وهو ما طلبناه من هذا الأخ. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

٢٩ صفر الخير ١٤٢١هـ



= وأشرت فيه إلى عدم فهرسة الموضوعات لأن «الإرواء» ومن قبله «منار السبيل» كفيا مؤنة ذلك لأنهما على أبواب الفقه. وأما عمل الأخ المشار إليه فكانت النية أن يستوفى كل ذلك.

الرمُوز المستَعمَلة في الكتاب

١ ـ (خ) .... صحيح الإمام البخاري
٢ ـ (م) .... صحيح الإمام مسلم
٣ ـ (ق) .... للبخاري ومسلم
٤ ـ (د) .... سنن أبي داود
٥ ـ (ت) .... سنن الترمذي
٦ ـ (ن) .... سنن النسائي
٧ ـ (هـ) ....سنن ابن ماجه
٨ ـ (٤) ....لهؤلاء الأربعة
٩ ـ (٣) .... لهم إلا ابن ماجه
١٠ ـ (حم) مسند الإمام أحمد بن حنبل
١١ ـ (عم) عبد الله بن أحمد في المسند
١٢ ـ (ك) .... للحاكم
١٣ ـ (خد) ..... الأدب المفرد للبخاري
١٤ ـ (تخ) .... التاريخ للبخاري
١٥ ـ (حب) .... صحيح ابن حبان
١٦ ـ (طب) .... الطبراني في الكبير
١٧ ـ (طس) ...... الطبراني في الأوسط
١٨ ـ (طص) ....الطبراني في الصغير
١٩ ـ (ص) .... سنن سعيد بن منصور
٢٠ ـ (ش) .... مصنف ابن أبي شيبة
٢١ ـ (عب) .... مصنف عبد الرزاق
٢٢ ـ (ع) .... مسند أبي يعلى
٢٣ ـ (قط) .... الدارقطني
٢٤ ـ (فر) .... مسند الفردوس للديلمي
٢٥ ـ (حل) .... الحلية لأبي نُعيم
٢٦ ـ (هب) ...... شعب الإيمان للبيهقي
٢٧ ـ (هق) .... سنن البيهقي
٢٨ ـ (عد) .... الكامل لابن عدي
٢٩ ـ (عق) .... الضعفاء للعقيلي
٣٠ ـ (خط) .... للخطيب البغدادي

مقدمة الطبعة الثالثة
لـ«منار السبيل»

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونصلي ونسلم على أشرف خلقه، وخاتم رسله، محمد ﷺ،

أما بعد:

فهذه الطبعة الثالثة من هذا الكتاب القيّم المفيد في فقه مذهب الإمام أحمد بن حنبل، إمام أهل السنّة، نقدّمه بعد تصويب بعض الهنات، وزيادة تعليقات تتفق وطبعه بطريقة «الأوفست»، وقد سبق لنا طبعه سنة ١٣٧٨ للمرة الأولى بدمشق بنصح أستاذنا الجليل العلامة الشيخ محمد بن مانع عليه رحمة الله. وشارك في نفقته الوجيه المفضال الشيخ قاسم بن درويش فخرو أكرمه الله.

وقد أسهم في إخراجه ومراجعته والتعليق عليه في طبعته الأولى الأخ الأستاذ شعيب الأرناؤوط.

وقد قام أستاذنا المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بتخريج أحاديثه بكتاب سماه «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل». وهو عمل يفتقد إليه المذهب الحنبلي.

والله أسأل أن يسهل طبع هذا الكتاب الذي يخدم السنّة والفقه خدمة لا تعادلها خدمة[١].

زهير الشاويش

(١) وقد امتن علينا الله بإكمال طبع «الإرواء» بـ(٨) مجلدات، وألحقنا به هذه الطبعة من «منار السبيل» برقم (٩) و(١٠) [وفهرساً خاصاً بأحاديث «الإرواء»]. والحمد لله على فضله.

ترجمة المؤلف

الشيخ ابراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان

بقلم الشيخ عبد العزيز الناصر الرشيد

مع تتمتها

بقلم الشيخ العلامة محمد بن عبد العزيز بن مانع

نسبه:

هو من قبيلة آل زهير، وهم ينتسبون إلى قبيلة بني صخر، القبيلة المشهورة، ولد في بلد الرَّسِّ في سنة ألف ومئتين وخمسة وسبعين، ونشأ بها وقرأ على علمائها، ثم انتقل إلى عدة بلدان لطلب العلم، حتى اشتهر بالعلم والفضل وفاق أقرانه، وكان متفنناً في كثير من العلوم، وكان مع ذلك كاتباً مجيداً حسن الخط يضرب المثل بحسن خطه، وكان سريع الكتابة حتى إنه كان يكتب الكراريس في المجلس الواحد، وله مكتبة عظيمة غالبها بخط يده، وكان إليه المرجع في بلد الرس في الإفتاء والتدريس والنفع العام.

أخلاقه:

كان سمحاً متواضعاً دمث الأخلاق رفيقاً سهلاً قريباً من كل أحد، وكان إليه مرجع الفتوى في بلده لجميع الطبقات في ما يُشْكِل عليهم من أمر دينهم، لسماحته ودماثة أخلاقه وسهولة جانبه وحرصه على النفع.

مشايخه:

١ ـ منهم الشيخ عبد العزيز بن محمد بن مانع أحد قضاة عنيزة

المتوفىٰ سنة ألف وثلاثمئة وسبع هجرية، وهو والد الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع المشهور بالعلم والفضل، والذي له عدة مصنفات مشهورة، وتنقل في المملكة العربية السعودية في عدة وظائف كرئاسة هيئة التمييز، وإدارة المعارف العامة مع التعليم في الحرم المكي، إلى غير ذلك من الوظائف الهامة، والمترجَم له قد رثى شيخه الشيخ عبد العزيز المحمد المانع بقصيدة طويلة مشهورة[(١)].

٢ ـ ومن مشايخه أيضاً الشيخ محمد بن عمر بن سليم المتوفىٰ سنة ألف وثلاثمئة وثمانية هجرية.

٣ ـ ومن مشايخه الشيخ صالح بن قرناس بن عبد الرحمن بن قرناس المتوفىٰ في يوم الاثنين من شهر ذي الحجة سنة ألف وثلاثمئة وستة وثلاثين، والشيخ صالح كان قاضياً في بلد الرس مدة طويلة، وقبل ذلك كان قاضياً في القصيم.

وللشيخ إبراهيم مشايخ غير هؤلاء.

تلاميذه:

منهم الشيخ محمد بن عبد العزيز الرشيد، قرأ عليه، وكان إذْ ذاك قاضياً في بلد الرس.

وقرأ عليه تلاميذ كثيرون لم يشتهروا[(٢)].

---

(١) تجدها في الصفحة (٣٩م) من هذه الترجمة.

(٢) [قال تلميذه محمد بن رشيد: السبب في قلة تلاميذه والآخذين عنه هو أن الشيخ المترجم ليس من المتحمسين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، والناس ينفرون ممن لا يتحمس لها.

على أن هذا ليس قدحاً في اتجاهه وعقيدته ومحبته للشيخ محمد ودعوته، وإنما الناس منهم من يندفع إلى ما يعتقد، ومنهم من لا يكون عنده ذلك الاندفاع، وإلّا فإن «مختصر الإنصاف والشرح الكبير» لابن عبد الوهاب هو أحد المصادر الخمسة لـ «منار السبيل» التي =

مصنفاته:

كان له عدة مصنفات في مواضيع شتى تدل على غزارة علمه وسعة ٱطّلاعه وطول باعه.

١ ـ كان له إلمام تام في الأنساب حتى إنه كان المرجع في هذا الشأن، وقد كتب رسالة في أنساب أهل نجد.

٢ ـ وكان له إلمام في التاريخ ومعرفة الحروب والوقائع، وقد كتب في هذا الموضوع رسالة مختصرة ابتدأها من سنة سبعمئة وخمسين إلى سنة ألف وثلاثمئة وتسعة عشر، واعتناؤه فيها بذكر الوفيات أكثر من اعتنائه بذكر الغزوات والوقائع.

٣ ـ وله أيضاً معرفة في رجال الفقه الحنبلي وقد كتب في ذلك مصنفاً سماه «كشف النقاب في تراجم الأصحاب» ابتدأ فيه بذكر ترجمة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

٤ ـ وكان أيضاً فقيهاً واسع الٱطّلاع في الفقه، وكثيراً ما سئل بحضوري عن مسائل فقهية، فيجيب من سأله بسرعة ويذكر الدليل والتعليل. وقد صنّف في الفقه عدة مصنفات.

منها: شرح الدليل، وقد سماه «منار السبيل في شرح الدليل»، والحقّ أنه اسم طابق مسماه، فقد أتى في هذا الكتاب بما يشفي العليل ويروي الغليل بعبارة سهلة واضحة، مع اعتنائه فيه بذكر الدليل والتعليل. وله أيضاً حاشية على «شرح الزاد» رأيتها بخطه، وله كتب غير هذه.

ثم إن المذكور عَمِيَ في آخر عمره، فكان ملازماً للمسجد في غالب أوقاته وكان زاهداً متقللاً من الدنيا، لم يشتغل بشيء من الأعمال الحكومية.

= صرح بها في مقدمته له، كما أنه قد أثنى على ابن عبد الوهاب ووصفه بصفاته الحميدة في آخر كتابه «رفع النقاب عن تراجم الأصحاب» ـ أي علماء الحنابلة ـ.اهـ «البسام» بزيادة].

وفاته:

توفي رحمه الله تعالى في سنة ألف وثلاثمئة وثلاثة وخمسين في ليلة عيد الفطر، وكانت وفاته فجأة، وصلي عليه بعد صلاة العيد، وقد حضر جنازته جميع أهل البلد، ومَشَوْا معها، وحزنوا على فراقه حزناً عظيماً؛ لما له في قلوبهم من المكانة العظيمة والمحبة الصادقة، لما اتصف به المذكور من: أخلاقٍ سامية، وحرصٍ على النفع العام، فرحمه الله رحمة واسعة. انتهى.

جمعها الفقير إلى الله

عبد العزيز الناصر الرشيد

تتمة الترجمة

بقلم الشيخ العلامة محمد بن عبد العزيز بن مانع

هذه الترجمة المتقدمة قد وصلتنا مع «شرح الدليل» من الرياض، بقلم العالم الفاضل الشيخ عبد العزيز الناصر الرشيد، وقد كتب إليّ أحد المشايخ هناك أنه سأل الشيخ عبد العزيز عن الشيخ محمد بن عمر بن سليم الذي ذكر أنه أحد مشايخ الشارح الشيخ إبراهيم بن ضويان فقال: مرادي بذلك أبا الشيخين عبد الله وعمر، فيحنئذ يكون شيخ الشيخ ابن ضويان، شيخنا العلامة الشيخ محمد بن عبد الله بن سليم عالم القصيم في زمانه، وقاضي مدينة بريدة، وقد قرأت عليه في الحديث والفرائض والنحو، وهو أخذ العلم عن الشيخ عبد الرحمن بن حسن[١] وابنه الشيخ عبد اللطيف[٢] والشيخ عبد الله أبي بطين جد والدي لأمه، وأما القصيدة التي رثىٰ بها والدنا وأشار إليها الشيخ عبد العزيز فهي:

علىٰ الحَبْرِ بحرِ العلمِ منْ كانَ باكياً
هلمَّ إلينا نُسْعِدَنْهُ لَياليا

سأبكي بُكاءَ المُشْكَلاتِ لِشَجْوِها
وَأُرْسِلُ دَمْعاً كانَ في الجَفْنِ آنيا

(١) حفيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب المتوفىٰ سنة ١٢٨٥هـ.

(٢) المتوفىٰ سنة ١٢٩٣هـ.

علىٰ عالم حَبْرٍ إمامٍ سَمَيْدَعٍ[1]
عَليمٍ وذي فَضْلٍ حليفِ المعاليا
يقضي بحل المشكلاتِ نهارَه
وفي الليل قَوّاماً إذا كانَ خاليا
فَضائله لا يَحصِرُ النظم عدها
ويَقْصُرُ عنها كُلُّ من كانَ راثِيا
وَثُلْمَتُه يا صاحِ من ذا يَسُدُّها
ونجمٌ تواریٰ بعدَ ما كانَ بادِيا
إمامٌ علىٰ نهجِ الإمام ابنِ حَنْبَلٍ
لقد كانَ مَهْدِيّاً وقد كان هاديا
عليم بفقهِ الأقدمينَ مُحَقِّقٌ
وقد كان في فقهِ الأواخِرِ راسيا
وقد حاز في علم الحديثِ محلةً
وللسلفِ الماضين قد كان قافيا
وفي كل فنٍّ فهْوَ للسَّبْقِ حائِزٌ
وفي العلم مِقْدام حَميدُ المساعيا
فلا نَعِمَتْ عينٌ تَضِنُّ بمائها
عليه ولا قلبٌ من الحزنِ خاليا
فوا لهفاً من فادحٍ جلّ خَطْبُهُ
وحصنٍ من الإسلام قد صارَ واهيا
لقد صابَنا أمرٌ من الحزن مفجع
لدن جاءنا من كان للشيخ ناعيا
فجالت بنا الأشجان من كلِّ جانبٍ
وَأَرَّق جَفْنَ العين صوتُ المناديا

(١) السَّمَيْدَع: بفتح السين: السيِّد المُوطأ الأكناف.

بموتِ الفتى عبدِ العزيزِ بنِ مانعٍ
سلالةِ أمجادٍ تَرومُ المعاليا
لقد كان بَدْراً يُسْتَضاءُ بِضَوْئِهِ
فَأَضحى رَهيناً في المقابِرِ ثاويا
فَوا حَزَناً إن كان إلّا بَقِيَةً
تُخَلِّفُ من بَعد الهُداةِ المَواضِيا
فَسارَ علىٰ مِنهاجهم واقتفاهُمُ
علىٰ منْهج التوحيدِ قد كان داعيا
لقد عاش بالدنيا علىٰ الأمر بالتُّقى
وعن موبقات الإثم ما زال ناهيا
فيَا أَيُّها الإخوان لا تسأموا البُكا
علىٰ عالِمٍ قد كان في العلمِ ساميا
تغمده الرَّبُّ الكريم بفضلهِ
ولا زال هطّالٌ من العَفْوِ هاميا
علىٰ قبره يَهْمي عَشِيّاً وبُكرةً
وبَوَّأَهُ قَصْراً من الخُلْدِ عاليا
وَصَلِّ إلٰهي كُلما هَبَّتِ ٱلصَّبا
وما انهلتِ الجُون الغُدافُ العواديا
علىٰ المصطفى والآلِ والصَّحبِ كُلِّهم
وتابِعهم والتابِعين الهَوادِيا

ثم إن هذا الشرح الجليل، من أحسن ما كتبه العلماء على متن «الدليل»، الذي اختصره العلامة الشيخ مرعي من متن «المنتهى»، فقد سلك فيه مؤلفه مسلكاً جيداً مفيداً، فذكر عند كل مسألة دليلها أو تعليلها، وربما ذكر بعض الروايات القوية المخالفة لما اختاره الأصحاب، لحاجة الناس إليها، مع أن مسائل «الدليل» هي الراجحة في المذهب وعليها الفتوى. وقد عُني المتأخرون من الحنابلة بمتن «الدليل»، والكتابة عليه ما

بين شرح وحاشية ونظم، وذلك لما عرفوه من غزارة علمه وكثرة فوائده.

فشرحه العلامة الشيخ عبد القادر التغلبي الشيباني[١] وشرحه في جزئين وهو مطبوع متداول مشهور، ولكنه يعوزه التحقيق، وعلى هذا الشرح حاشية للشيخ عبد الغني اللبدي مفيدة جداً تحرر بها شرح التغلبي.

وشرحه الشيخ محمد بن أحمد السَّفّارِيني[٢] بشرح لم يكمل، وشرحه إسماعيل الجراعي[٣] في مجلدين، وعليه حاشية لمصطفى الدمشقي[٤]، وكذلك عليه حاشية لأحمد بن عوض المَرْداوي في مجلدين، وشرحه الشيخ عبد الله المقدسي، ذكره ابن عوض في «حاشيته».

ونظمه محمد بن إبراهيم بن عريكان من أهل القصيم من بلد الخُبر. ونظمه أحد علماء حلب كما ذكره العلامة الشيخ محمد راغب الطَّبّاخ[٥] في «تاريخ حلب».

وما عني هؤلاء العلماء بهذا المتن إلا لجلالة قدره عندهم، ومعرفتهم بما تضمنه من التحقيق، ولهذا قال مؤلفه: لم أذكر فيه إلا ما جزم بصحته أهل التصحيح والعرفان، وعليه الفتوى فيما بين أهل الترجيح والإتقان.

وقد قرظه جماعة من علماء المذهب وغيرهم كما في «السحب الوابلة»، وقرأت في تاريخ ابن بشر «عنوان المجد» أن الشيخ مرعيّاً لما ألّف «الدليل» عرضه على الشيخ منصور البهوتي فأثنى عليه. وليس هذا

---

(١) المولود في دمشق سنة ١٠٥٢هـ، والمتوفىٰ فيها سنة ١١٣٥هـ.
(٢) المولود سنة ١١١٤هـ، والمتوفى سنة ١٢٨٨هـ.
(٣) المولود بدمشق سنة ١١٣٤هـ، والمتوفىٰ فيها سنة ١٢٠٢هـ.
(٤) هو الشيخ مصطفى الدومي المعروف ـ في دمشق ـ بالدوماني الصالحي.
(٥) المتوفىٰ بحلب سنة ١٣٧٠هـ.

بصواب فإن متن «الدليل» ألّف قبل ولادة الشيخ منصور، فقد ذكر صاحب «السحب الوابلة» أن ممن قرظه الشيخ عبد الله الشنشوري، وهذا العالم مات قبل ولادة الشيخ منصور بسنة واحدة فإنه مات سنة ٩٩٩ تسعمئة وتسعة وتسعين، والشيخ منصور ولد سنة ألف من الهجرة[١]، والذي عرض عليه الشيخ مرعي كتاب «الدليل» إنما هو الإمام عبد الرحمن البهوتي المعمَّر[٢] كما في حاشية أحمد بن عوض على «الدليل».

وقد ذكرنا قريباً: عدداً من الشروح والحواشي على هذا المتن المبارك، لكن «منار السبيل» لم يأتِ أحد بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، فلهذا سَمَتْ همة الفاضل النجيب الشيخ قاسم بن درويش فخرو إلى طبعه ونشره، وجعله وقفاً على أهل العلم جزاه الله خيراً، وشكر له سعيه، وضاعف له الأجر، وأجزل له الثواب، وأدام إنعامه عليه بمنّه تعالى وكرمه.

---

(١) توفي بمصر سنة ١٠٥١هـ.

(٢) وكانت وفاته بعد سنة ١٠٤٠هـ كما في ترجمة المحبي له.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الذي شرح صدر من شاء من عباده للفقه في الدين ووفق لاتباع اثار السلف الصالحين واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ولا ند ولا معين واشهد ان سيدنا ونبينا محمدا عبده ورسوله الصادق الامين وخاتم الانبيا والمرسلين صلى الله وسلم عليه وعلى اله وصحبه اجمعين اما بعد فهذا شرح على كتاب دليل الطالب لنيل المطالب الذي الفه الشيخ مرعي بن يوسف المقدسي الحنبلي تغمده الله برحمته واباحه بحبوحة جنته ذكرت فيه ما حضرني من الدليل والتعليل صح ليكون وافيا بالغرض من غير تطويل وزدت في بعض الابواب مسايل يحتاج اليها النبيل وربما ذكرت رواية ثانية او وجها ثانيا لقوة الدليل نقلته من كتاب الكافي لموفق الدين عبد الله بن احمد ابن محمد بن قدامة المقدسي ثم الدمشقي ومن شرح المقنع الكبير لشمس الدين عبد الرحمن بن ابي عمر بن قدامه وغالب نقلي من مختصره ومن فروع ابن مفلح وقواعد ابن رجب وغيرها من الكتب وقد افرغت في جمعه طاقتي وجهدي وبذلت فيه فكري وقصدي ولم يكن في ظني ان اتعرض لذلك لعلمي بالعجز عن الخوض في تلك المسالك فما كان فيه من صواب فمن الله او خطا فمني واساله سبحانه العفو عني ولما تكلفته من ابواب العلما وتطفلت به على موايد الفقها تمثلت بقول بعض الفضلاء

اسير خلف ركاب النجب ذا عرج ... موملا كشف ما لاقيت من عوج

فان لحقت بهم من بعد ما سبقوا ... فكم لرب الورى في ذاك من فرج

وان بقيت بظهر الارض منقطعا ... فما على عرج في ذاك من حرج

وانما علقته لنفسي ولمن فهمه قاصر كفهمي عسى ان يكون تذكرة في الحياة وذخيرة بعد الممات وسميته منار السبيل في شرح الدليل

راموز الصفحة الأولى من الكتاب وهي بخط المؤلف ابن ضويان